وزارة التعليم العالي والبحث العلمي _ الجزائر _

جامعة أحمد دراية _ أدرار _

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

# منهجية البحث

سلسلة محاضرات مقدمة لطلبة ( علم الاجتماع ) في طور ( ماستر)

تخصص: علم الاجتماع التربية.

مقياس:.منهجية البحث الاجتماعي

السداسي: الأول والثاني.

إعداد

عن أول مرحلة في البحث هي مرحلة التعريف بالمشكلة، ففي ميدان البحث نسمي مشكلة كل ما يثير مساءلة لا غنى عن دراستها وتتضمن هذه

المرحلة صياغة مشكلة البحث. إن الأمر يتعلق إذن بتحديدالمشكلة وضبطها بهدف تحديد جوانبها المختلفة ووضعها في إطار مسعاها التفكيري، وباختصار فإن صياغة المشكلة تقود إلى طرح السؤال المتعلق بالواقع الذي نريد معرفته.

ثم ومادام كل بحث يهتم لاحقا باللتحقق في الواقع من التساؤلات المطروحة يمر الباحث بالضرورة إلى عملياته المشكلة. إن هذه العملياتية أو الإجرائية هي تحديد المشكلة بأسلوب يسمح بالتحقق أو التنقصي الميداني أي في الواقع. إن هذه التحديد لا ينبغي إهماله لأنه يمثل الأساس الذي تقوم عليه كل البحوث وبالتالي فإن المفاهيم والمصطلحات المستعملة ينبغي تحديدها بكيفية تمكن من تحقيقيها في صيغ ملموسة أي ترجمتها إلى وقائع ملاحظة إن تحديد المشكلة أو اختيار الموضوع أو صياغة التساؤل تعد خطوة هامة في عملية البحث. حيث يقول"نوثروب" (Northrop): "لا يبدأ العلم بالوقائع والفرضيات ولكن بمشكلة محددة" وإلى هذا المعنى أشار "جون ديوي" بقوله: "البحث العلمي يبدأ بمشكلة أو بموقف غامض، وأن المشكلة لا تنطلق ولا يمكن أن تنطلق ما لم يعاني المرء موقفا غائما...".

وبناء على ما سبق يمكن تعريف المشكلة في البحث العملي على أنها: "جملة سؤاليه لا تسأل عن العلاقة القائمة بين متغيرين أو أكثر وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث العلمي. ويمكن تعريف مشكلة البحث على أنها: "عبارة عن الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير" أو هي بصيغة أخرى: "سؤال يقلق الباحث تحتاج إلى تفسير" أو هي بصيغة أخزى: "سؤال يقلق الباحث فيندفع للإجابة عنه، ويأخذ هذا السؤال صيغة الاستفهام والاستفسار".

وقبل أن نتطرق إلى العناصر الأخرى المرتبطة والمتعلقة بموضوع مشكلة البحث. جدير بنا أن نقف وقفة لابد منها لنميز من خلالها بين المصطلحات التالية: المشكلة أو الإشكالية والمشكلة الاجتماعية ومشكلة البحث.

فإذا كانت المشكلة هي الوضعية التي تبدو غير العادية أو غير الطبيعية بالنسبة إلى معيار معين، فليلجا الباحث عندئذ إلى محاولة الكشف عن أسباب هذا الفارق أو الانحرافات (Ecart) بالطرق المنطقية والعلمية، وقد تكون المشكلة في غالب الأحيان معقدة.

فإن المشكلة هي ذلك الإطار المبني حول تساؤل رئيسي يحدد محور البحث ومساره، حيث أن الموضوع يظل واسعا عاما يقبل تفسيرات وتأويلات متعددة وكثيرة، فتأتي الإشكالية لتحسم الارتباك وتحدد الموقف وتضيق الموضوع حتى يكون حجم الوقت والإمكانات المادية والبشرية المتاحة، فالإشكالية بهذا المعنى إيجاز المشكلة بصورة أكثر دقة وضبطا وتحديدا. ويتمثل دور الإشكالية فإنها تمنح الباحث الفرصة لكي يحدد المسائل الهامة والأسئلة التي يبحث عن إجابات علمية وموضوعية لها.

أما ما تعلق بالمصطلحين المتبقيين والذي أحدهما المشكلة الاجتماعية والآخر مشكلة البحث. فإن الأول يعني: "موقف يتطلب معالجة أصلاحية، وينجم عن ظروف المجتمع والبنية الاجتماعية ويستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته وتحسينه"، كما أنه يعرف بأنه: "انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح...".

وبهذا يتضح أن المشكلة الاجتماعية هي الجوانب المرضية في المجتمع ومثال ذلك: انتشار ظاهرة الفقر، التسول، الانحراف، العنف...

أما مشكلة البحث فإنها إضافة إلى التعريفات السابقة التي تم التطرق إليها فإنها تتناول الجوانب الإيجابية أو السوية والمرضية، لتصبح بذلك أوسع وأكثر شمولية من المشكلة الاجتماعية.

**ثانيا: مصادر الحصول على المشكلة:**

عرفنا في الفقرات السابقة أن المشكلات التي تنشأ من تفاعل الإنسان مع بيئته، ون هذا التفاعل يعتمد على عوامل تتعلق بالإنسان نفسه وعوامل تتعلق بالبيئة أيضا، ولذلك تبدو النشاطات التي يمارسها الإنسان في بيئته والخبرات التي يمر بها في حياته اليومية مصادر عامة لتزويده بالمشكلات التي تستحث الدراسة، ويمكن تحديد المصادر التالية للمشكلات:

**1) الخيرة العملية:**

يواجه الإنسان في حياته اليومية سواء في البيئة أو الشارع أو مكان العمل عددا من المواقف والصعوبات التي تتطلب حلولا، ولكن بعض الناس لا يهتمون بهذه المواقف وسر عان ما يتكيفون معها فتختفي بذلك هذه الصعوبات والمواقف، أمنا إذا وقف الإنسان من هذه المواقف وقفة نقد وفحص وتساءل عن أسبابها ودوافعها وشعر بالقلق تجاهها فإنه يجد فيها مشكلات حقيقية تستحق الدراسة.

ومنه نستطيع القول أن حياتنا العملية وخبراتنا والنشاطات التي نقوم بها هي المصدر الذي يزودنا بالمشكلات شرط توفر عناصر النقد والحساسية والحماس والإصرار لدينا، وتوفر الدافعية والرغبة في التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلات وهو ما يسمح لنا أن نحولها إلى مواضيع جديرة بالدراسة والبحث.

**2) القراءات والدراسات:**

كثيرا ما نجد في قراءاتنا ودراساتنا مواقف مثيرة لا نستطيع أو يصعب علينا فهمها أو تفسيرها، وكثيرا ما نجد بعض القضايا تقدم إلينا لمسات صحيحة دون أن يقدم الكاتب عليها أي دليل فقد نقرأ كتابا نجد فيه رأيا غامضا أو نشك في حقيقة طرحه إن هذا الكتاب أثار أمامنا عددا من المواقف أو المشكلات وهو ما يجعلنا نهتم ببعضها أو بإحداها لنحاول الوصول إلى حقيقة هذه المواقف بإثباتها أو نفيها.

ومن المهم أن نؤكد على أن القراءات الناقدة هي التي تكشف لنا عن هذه المواقف، أما القراءات التي تهدف إلى حفظ المعلومات فإنها لا تكشف عن ذلك.

**3) الدراسات والأبحاث السابقة:**

إن البحوث العلمية متشابكة ويكمل بعضها البعض، ومن هنا قد يبدأ أحد الباحثين دراسته من حيث انتهيت دراسة غيره، وكثير ما نجد في نهاية تقارير البحوث عبارات تشير إلى ميادين تستحق الدراسة والبحث ولم يتمكن

كاتبها من القيام بها بسبب ضيق الوقت أو عدم توفر الإمكانات، ومن هنا قد يكون منبع لأحد المواضيع.

**ثالثا: اختيار المشكلة:**

يضع المهتمون بشؤون البحث عددا من المعايير التي تساعد الباحث على اختيار مشكلة بحثية، يتعلق بعض هذه المعايير بالبحث نفسه من حيث قدرته ورغبته على القيام بهذا العمل ويتعلق بعضها بعوامل أخرى خارجة مثل فائدة هذه المشكلة بالنسبة للمجتمع مثلا، وفيما يلي عرض لأهم المعايير.

**1) معايير ذاتية:**

تتعلق هذه المعايير بشخصية الباحث وخبرته وإمكاناته وميوله، بحيث لا يستطيع معالجة مشكلة ما إلا إذا كان يميل إلى مثل هذه الأنواع من المشكلات والمواضيع كما يمتلك الإمكانات الكافية لحلها، وتتلخص أبرز المعايير الذاتية بما يلي:

**أ- اهتمام الباحث:**

يميل الباحث إلى اختيار المشكلات التي يهتم بها اهتماما شخصيا لحلها أما إدا كان غير ذلك أي غبر مهتم فإنه ينفر منها.

**ب- قدرة الباحث:**

إن اهتمام الباحث بموضوع ما هو أمر عام حيت يثير دوافع الباحث للعمل، و لكن هذا الاهتمام والرغبة ليس كافيا لكي يختار الباحث مشكلة معينة وهو ما يستلزم وجود وتوفر عدم القدرة الفنية أو المهارات اللازمة للقيام بنوع معين من المشكلات وعليه فإن القدرة والرغبة شرطان أساسيان لاهتمام الباحث عمله والتوصل إلى حل المشكلة التي انطلق منها.

**جـ- توفر الإمكانات المادية:**

إن بعض الأبحاث تتطلب إمكانات مادية كبيرة قد لا تتوفر لدى أي باحث مما يجعل مهمته عسيرة ولذلك لابد أن يراعى الباحث في اختيار مشكلته توفر الإمكانات المادية اللازمة لبحثه.

**د- توفر المعلومات:**

إن دراسة مشكلة البحث تتطلب الحصول على معلومات وبيانات معينة قد توجد في مراجع أو كتب أو مخطوطات، وقد توجد في مراكز التوثيق أو في ذاكرة بعض الأشخاص، ولا شك أن توفر المعلومات عن المشكلة وأبعادها يسهل في مهمة الباحث ويجعله أكثر قدرة على معالجة جوانب البحث. ولذلك يوجب عليه أن يتأكد عند اختياره لمشكلة ما من توفر المراجع والمعلومات المتعلقة بها.

**هـ- المساعدة الإدارية:**

يتطلب إجراء بعض الأبحاث أن يتمكن الباحث من تغيير وتعديل بعض الظروف المتعلقة ببحثه فإذا أراد أن يجري تجربة لمعرفة أثر التلفزيون في زيادة تحصيل الأطفال فإن هذا البحث يتطلب شراء أجهزة تلفزيون وإدخالها إلى جانب تعديل برامج الدراسة في بعض المدارس، تدريب بعض المعلمين ولا يستطيع الباحث إجراء مثل هذه التعديلات لأن ذلك يتوقف على المسؤولين في الإدارات التعليمية وعليه فإذا اختار الباحث مثل هذه المواضيع فعليه أن يتأكد من أنه يستطيع الحصول على مساعدة المسؤولين الإداريين وتعاونهم معه.

**2) معايير اجتماعية وعلمية:**

تتعلق هذه المعايير بمدى أهمية المشكلة التي يختارها الباحث وفائدتها العلمية وانعكاس هذه الفائدة على المجتمع وتقدمه أو على تقدم العلم وتحقيق إنجازات علمية، وتشكل هذه المعاير بالإضافة إلى المعايير الذاتية السابقة أساسا سليما لاختيار مشكلة البحث. ومن أبرز المعايير الاجتماعية والعلمية هي:

1- الفائدة العملية للبحث (الجانب التطبيقي للبحث).
2- مدى مساهمة البحث في تقدم المعرفة (إضافة شيء إلى المعرفة).
3- تعميم نتائج الدراسة مدى مساهمته في تنمية بحوث أخرى.

**رابعا: معايير صياغة المشكلة وتقويمها:**

رغم اختلاف المشكلات وعدم وجود طريقة مثلى لصياغتها فإنه من الممكن ذكر عدد من صفات المشكلات وصفات الصياغة واستعمالها في البحث العلمي الجيد ومنها:

1- أن تكون الصياغة واضحة ومفهومة لدى المجتمع العلمي بحيث تصاغ بلغة سؤال واضح لذلك يقول العلماء: "إن أبسط صيغ المشكلة أفضلها".
2- يجب أن تصاغ المشكلة في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر كعلاقة زيادة المشاركة السياسية بارتفاع مستوى التعلم.
3- يجب أن يأخذ الباحث في عين اعتباره وحدة التحليل التي ينصب عليها البحث كأن تكون فردا أو جماعة أو مؤسسة أو سلوكا.
4- تحديد نطاق المشكلة البحثية زمانا ومكانا بحيث يعرف المدى الزمني الذي تغطيه هذه المشكلة وكذلك الرقعة الجغرافية والموضوع الذي تتضمنه.
5- أن ترتبط المشكلة بإطار نظري أعم يعطيها معنى ودلالة علمية.
6- يجب أن تصاغ المشكلة على نحو تكون قابلة للاختبار المباشر.

أما فيما يخص معايير تقويم مشكلة البحث فإنها تتمثل في ما يلي:

1- هل تعالج المشكلة موضوعا حديثًا أم موضوعا مكررا؟
2- هل يسهم هذا الموضوع في إضافة علمية معينة؟
3- هل تمت صياغة المشكلة بعبارات محددة وواضحة؟
4- هل ستؤدي هذه المشكلة إلى توجيه الاهتمام ببحوث ودراسات أخرى؟
5- هل يمكن تعميم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال بحث هذه المشكلة؟
6- هل النتائج المتحصل عليها تقدم فائدة عملية إلى المجتمع؟

في ضوء هذه المعايير يمكن الحكم على مدى أهمية المشكلة فإذا اتفقت مشكلة البحث المختارة مع كل هذه المعايير أو بعضها فإن أهميتها تزداد حيث مدى اتفاقها مع أكبر عدد من هذه المعايير.

**خامسا: تدقيق المشكلة : إستراتيجية تدفيق المشكلة:**

لتدقيق مشكلة البحث هناك أربع أسئلة تفيدنا في تعريفنا لها بأكثر دقة : لما نهتم بهذا الموضوع؟ ما الذي نطمح بلوغه؟ ماذا نعرف إلى حد الآن؟ أي سؤال بحث سنطرح؟

لنأخذ مثال موضوع الأسرة والإصلاحات التربوية في الجزائر ونطبق عليه الأسئلة الأربعة.

**أ- لماذا نهتم بهذا الموضوع؟**

إن المطلوب من الباحث هو تحديد القصد الذي جعله يختار هذا الموضوع دون آخر فاختيار موضوع الإصلاحات التربوية يمكن أنه اختير بناء على أن الفلسفة السياسية للمجتمع الجزائري قد تغيرت في السنوات الأخيرة من الثمانينيات ومما أنه معروف على أن النظام التربوي في كل بلد هو في الأخير صورة للفلسفة لسياسية السائدة فيه فبالتالي فإن الحاجة إلى طرح مثل هذه المواضيع تستدعيه أكثر من ضرورة.

**ب- ما الذي نطمح إليه؟**

يتعلق الأمر هده المرة بتجديد الهدف من البحث، إن القيام بالبحث هو أساسا لوصف الظواهر، تصنيفها، تفسيرها، فهمها، أو التركيب بين بعض الاجتهادات، فيما يخص البحث السابق يسعى لتوضيح أهمية ودور الأسرة في العملية التربوية.

**جـ ماذا نعرف إلى حد الآن؟**

في هذه المرحلة سنقوم بتقييم المعلومات والبيانات التي تم جمعها حول المشكلة من خلال القراءة والتي من شأنها تجعلنا نمتلك معلومات ذات طبيعة فعلية (أي معطيات متنوعة) ومعلومات من نوع نظري (تفسيري) كما يمكننا أيضا الحصول على معلومات من نوع منهجي (أي الكيفيات التي تم وفقها إنجاز البحوث السابقة) والتي تساعد في المراحل الأخرى من البحث.

وما يمكن أن ننوه إليه في هذه الفرصة هو أن وفرة لمعلومات عن المشكلة أو غيابها ستوجه العمل، ويتأثر بها لاحقا بصفة خاصة كما أن توفير هذه المعلومات سيمكننا من أن تكون في مستوى استخلاص ما يمكن أن يكون

موضوع البحث بالمقارنة بما تم القيام به سابقا وهو ما يقودنا الوصول إلى السؤال الرابع والأخير والذي سيسمح بدوره بالتدقيق أكثر من مشكلة البحث بحصرها وجعل عملية إنجازها ممكنة.

**د- أي سؤال بحث سنطرح؟**

بعد توضيح القصد من البحث والهدف منه، والمعرفة (المعلومات) التي اكتسبناها نستطيع في الأخير صياغة مشكلة البحث في شكل سؤال وهو الذي يسمح بحصر المشكلة الخاصة بالبحث بدقة ففي الموضوع الذي اخترناه ليكون موضوع دراستنا، والتعلق بالإصلاحات التربوية في الجزائر نستطيع أن نصوغ إشكالية بحثنا كما يلي:

## - المحاضرة الثانية -

### - الفرضية - المفاهيم -

بعد أن تطرقنا في المحاضرة السابقة إلى أحد أهم مراحل البحث العلمي والذي نشير به إلى تحديد المشكلة وما تضمنتها بن عناصر لاحقة ككيفية صياغتها، وعوامل تقييمها ومصادرها وغيرها من العناصر، سنحاول في هذه الفرصة أن نوصل الخطوات المتبقية من العملية البحثية وذلك بتناولنا لعناصر الفرضية وتحديد المفاهيم وهما محوران هامان جدا في مراحل البحث لما لهما من تأثير بالغ فيه سواء بالسلب أو بالإيجاب.

**أولا: الفرضية العلمية:**

تتضمن أول عملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث عادة الإجابة عنه في شكل فرضية ويرجع ذلك لاعتقاد الباحث بأنها ستساهم أو ستؤدي إلى تفسير مشكلة البحث.

والفرضية عموما تعرف بأنها إجابة مقترحة لسؤال البحث، وأنها تفسير مقترح للمشكلة موضوع الدراسة. ويعرفها فان دالين في كتابه (مناهج البحث في التربية و علم النفس) بأنها: "تفسير مؤقت أو محتمل يوضح العوامل أو الأحداث أو الظروف التي يحاول البحث أن يفهمها".

كما يمكن تعريف الفرضية من خلال الخصائص الثلاث الآتية : التصريح، التنبؤ ووسيلة للتحقق الأمبريقي.

فبداية تعتبر الفرضية عبارة عن تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر ومثال ذلك الفرضية التالية: "قاطني مدينة وسط مدينة أدرار هم بين أسر ذات مستوى معيشي عالي".

فالفرضية هذه تقيم علاقة بين الحدود الآتية: المقيمين، وسط المدينة، المستوى المعيشي للأسر.

أما الخاصية الثانية فهي التنبؤ لكون الفرضية هي عبارة عم تنبؤ لما سنكتشفه في الواقع، فإذا رجعنا إلى المثال السابق نتوقع أننا سنجد عددا كثيرا من الأسر التي تقيم في وسط المدينة هم من أسر ذوو مستوى معيشي عالي،

فالفرضية إذا هي جواب مفترض ومعقول للسؤال الذي نطرحه وهو "من هم الأسر التي تقيم بوسط المدينة؟"

أما فيما يتعلق بالخاصية الثالثة لفرضية هي كونها **وسيلة للتحقق الأمبريقي**. إن التحقق الميداني باعتباره أحد اهتمامات الباحث العلمي فإنه يتضمن ملاحظة الواقع، والفرضية هي في توجه هذه الملاحظة فالفرضية التي تجزم بان الإقامة في وسط المدينة تتصل تحديدا بالأسر ذات الدخل العالي، ستتبين العلاقة القائمة بين هذه الإقامة والمستوى المعيشي من خلال ملاحظتنا لها في الواقع.

من خلال ما قيل آنفا يمكننا بأن نقول بإيجاز عن الفرضية بأنها عبارة عن: "تصريح بتنبؤ بوجود علاقة بين حدين أو أكثر أو بين عنصرين أو أكثر من عناصر الواقع يجب التحقق منها في الواقع".

**1) خصائص الفرضية:**

- ينبغي أن تكون الحدود في الفرضية غير مبهمة، كما ينبغي ألا تترك أي مجال للشك أثناء القيام بتأويلها.

- وينبغي كذلك أن تكون الحدود المستعملة أثناء صياغة الفرضية دقيقة لأنه باستعمالنا لحدود ليس فقط موحدة للمعنى ولكنها دقيقة تصبح التصريحات أكثر قابلية للفهم وبالتالي يسهل التحقق منها فيما بعد.

- ينبغي على الحدود المستعملة أن تكون ذات معاني وهو ما نعنيه بأن تكون الفرضية مرتبطة بإطار نظري أو نظرية معينة وواضحة حتى لا تكون مجرد تخمينات بعيدة عن الطرح العلمي.

- ينبغي على الحدود المستعملة أن تبقى حيادية ويعني ذلك أن لا تصاغ حدود الفرضية في شكل تمنيات ولا في شكل أحكام شخصية حول الواقع، والهدف من كل ذلك هو تحقيق أكبر قدر من الموضوعية ويمكن إضافة بعض الخصائص الأخرى وتتعلق بتلك التي تؤكد على أن تكون حدود الفرضية قابلة للتحقق، ويمكن إخضاعها إلى الملاحظة والتجربة وأن تكون قابلة للقياس، وأن تكون محددة ومتخصصة بمجال معين ودقيق، وأن تكون تعبيرا

عن العلاقة بين المتغيرات بشكل موجز ومختصر، يوحي بوجود العلائقية أو الشرطية أو انعدامها.

## 2) أهمية الفرضية:

تنبثق أهمية الفرضية عن الدور الذي يضيء طريق البحث ويوجهه اتجاه ثابت وصحيح، فهي تحدد مجال الدراسة بشكل دقيق وتنظم عملية جمع البيانات، مما يمنع البحث العشوائي، وتجميع بيانات غير ضروري وغير مفيدة وكذلك تعمل الفرضية كإطار منظم لعملية تحليل البيانات وتفسير نتائج البحث.

وعموما يمكن وضع جملة من النقاط التي تعبر عن أهمية الفرضية تكمن فيما يلي:

- تكتسي الفرضية أهمية كبرى في صياغة وبناء النظرية فهي البداية أو بعبارة أخرى أحد اللبنات الأولى في صياغة النظرية وكذلك تقوم الفرضية باختبار النظرية بعد تفكيكها إلى مجموع فرضيات قابلة للاختبار.
- تستعمل الفرضية في البحث العلمي بهدف تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب وتحليل الظاهرة المدروسة.
- الفرضية أداة فاعلة في تقدم المعرفة البشرية بما تفترضه من علاقات وارتباطات بين الظواهر.
- تفيد الفرضية في توجيه البحث، فهي التي ترشد الباحث إلى الخطوات التي ينبغي له أن يتبعها لتحقيق ما افترضته.
- إن الفرضية يمكن اختبارها أو التأكد من صحتها أو خطئها، وكذلك بخلاف الحقائق المعروفة التي لا يمكن اختبارها (الفرضية تعبر صلات ممكنة للاختبار).

## 3) أنواع الفرضية وطرق صياغتها:

يمكن صياغة الفرضية بطرق مختلفة، يمكننا أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية وهي: أحادية المتغير، الفرضية ثنائية المتغيرات، والفرضية المتعدد المتغيرات.

**أ- الفرضية أحادية المتغير:**

تؤكد الفرضية أحادية المتغير على ظاهرة واحدة بهدف التنبؤ بتطورها ومداها، ومثال ذلك "الفقر يزداد في العالم منذ عشر سنوات" وهو مثال عن فرضية أحادية المتغير، وليس على الباحث سوى حصر كلمة الفقر وتقييمها. إن البحث في هذه الحالة لا يعني أنه سيكون قصير بالضرورة ولكن سيركز على مراحل دون أخرى.

**ب- الفرضية ثنائية المتغيرات:**

تعتمد الفرضية ثنائية المتغيرات على عنصرين أساسيين يربط بينهما التنبؤ. إنه الشكل المتعود عليه بالنسبة إلى الفرضية العلمية التي تهدف إلى تفسير الظواهر.

إن هذه العلاقة الموجودة بين عنصرين يمكن أن تظهر في شكل تغير مشترك بمعنى أن أحد الظاهرتين تتغير بتغير الظاهرة الأخرى، وينطبق هذا القول على الأساس الذي قامت عليه الفرضية التي تربط بين مستوى معيشة الأسرة ونمط الإقامة داخل المدينة (المثال السابق).

في هذا الشكل من الفرضية يجعلنا من الناحية الإحصائية نتحدث عن الارتباط بين هذين العنصرين. أن العلاقة ثنائية المتغيرات يمكن أن تكون من جهة أخرى علاقة سببية انطلاقا من تقديم أحد العنصرين وكأنه سبب للآخر.

**جـ- الفرضية المتعددة المتغيرات:**

تجزم الفرضية المتعددة المتغيرات بوجود علاقة بين ظواهر متعددة ومثال ذلك ما يلي: "إن أولياء التلاميذ المجهدين هم الأكثر تعلما والأكثرُ تمدنا".

أما فيما يتعلق بالشق أو الطرف الثاني من هذا العنصر والذي نشير به إلى طرق صياغة الفرضية فإن هذه الأخيرة تتخذ أثناء صياغتها شكلين أساسيين:

**1- صيغة الإثبات:** ويعني ذلك أن تصاغ الفرضية بشكل يثبت وجود علاقة بين متغيرين اثنين ومثال ذلك: هناك علاقة قوية بين أسلوب الإشراف الإداري وبين إنتاجية العامل.

**2- صيغة النفي (الفروض الصفوية):** وهو ما يعني أن تصاغ الفرضية بشكل ينفي وجود علاقة، ومثال ذلك "لا توجد علاقة بين عدد ساعات الدراسة والتحصيل العلمي".

وقبل أن نختم الحديث عن الفرضية وننتقل بعدها إلى مرحلة تحديد المفاهيم لابد أن نشير أن مصادر تكوين الفرضية قد تكون حدسا أي تخمينا، وقد تكون نتيجة لتجارب أو ملاحظات شخصية وقد تكون استنباطا من نظريات علمية وقد تكون مبني على أساس المنطق وكذلك فقد يستخدم الباحث نتائج الدراسات السابقة في صياغة فرضية بحثه.

**ثانيا: المفاهيم:**

تعتبر المفاهيم حجر الأساس في بناء النظريات، وهي أداة للتواصل بين الناس والتوصل للمعاني والقضايا المختلفة، وهي الرابطة بين الباحث وموضوعه كذلك فإن ما نعرفه لابد أن يصل إلينا من خلال وسيط لغوي في صورة مفاهيم تعكس الواقع أو تحوله إلى مادة قابلة للفهم وتسمح لنا المفاهيم بإجراء الاستنتاجات العلمية وتعميم "المفاهيم" على حالات أخرى عن طريق الاستنباط العقلي، ويمكن أن يتعلق التعميم بالمستقبل فيتخذ صورة التنبؤ فالعلم يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم إذ أنه قبل الظواهر لابد من وصفها، فالسؤال لما؟ لابد أن يأتي بعد ماذا؟ الذي يجاب عنه من خلال إطار مفاهيمي يشخص ويصف وينظم ويقارن والصياغة الجديدة للمفاهيم هي التي تستوعب عناصر الظاهرة التي تتمثل بها المفهوم، وتستبعد العناصر الداخلية والعربية، كما تتميز بالوضوح والدقة والميل إلى الاختصار قدر الإمكان وكلما تطورت صياغة المفاهيم في العلم واستطاع الباحثون تنمية تصورات جديدة دل ذلك على تقدم المعرفة.

1) تعريف المفهوم:

المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن الأفكار والمعاني المختلفة بهدف توصيلها إلى الناس، والمفهوم أحد الرموز الأساسية في اللغة، ويمثل ظاهرة معينة أو شيئا معينا أو إحدى خصائص هذا الشيء ولكل موضوع علمي مفاهيمه المميزة ويسهل تحديد المفهوم إذا كان الأمر ملموسا، وقد يكون للمفهوم أكثر من معنى واحد.

ويمكن تعريف المفهوم بأنه: "إنتاج نظري يعبر عن جوهر الواقع متضمنا مختلف تجريدات الواقع الملموس".

والمفهوم هو عبارة عن: "رموز نعبر بها عن أ فكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة"، والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها التصورات والتجريدات لأوصاف تلك الظواهر، وخصائصها المشتركة، فحينما نقوم مثلا البناء الاجتماعي فإننا لا نشير به إلى بناء اجتماعي ماديا بعينه ولكننا نقصد بذلك البناء الذي يحدث فيه التفاعل الاجتماعي.

**2) الفرق بين المفهوم التعريف:**

يجدر بنا قبل أن نواصل الحديث عن العناصر المتبقية المتعلقة بهذا العنصر أن نسلط الضوء ولو بإيجاز شديد عن نقطة محورية هامة وهي التعرض للفرق بين المفهوم والتعريف.

فإذا كان المفهوم تعبيرا موجزا يدل على ظاهرة ما فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم. غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية لفهم، بهدف توضيح الباحث للمفاهيم يلجأ عادة للتعريف.

ومما سبق يمكن القول بأن اللغة التي نستخدمها ما هي إلا مجموعة مترابطة من المفاهيم، وطبقا لما جاء في قاموس "وبستر" (Webster) يعني المفهوم: "لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء" وهو عبارة عن: "تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله".

وبناء على ذلك فإن المفاهيم تنظم لنا عالمنا المحيط بنا في شكل مقولات محددة، فعندما نستخدم مفهوم الشجرة؛ فننا نشير ضمنها إلى الأشجار بصفة عامة، وكلمة شجرة برتقال تعتبر مفهوما أكثر تحديدا.

إن الباحث الاجتماعي يستخدم المفاهيم ليشير بها إلى جوانب مختلفة من حياة الجماعة البشرية، ومن المفاهيم التي يستخدمها عالم الاجتماع هي مفاهيم أكثر تخصصا من المفاهيم التي يستخدمها الرجل العادي واهي تساعده على إقامة علاقات متبادلة بين مجموعة كبيرة من الظواهر الاجتماعية.

وبالرغم من أن علم الاجتماع يحاول دائما أن يعرف المفاهيم التي سوف يستخدمها في بحثه، فإنه تبقى مشكلة هامة بعد ذلك، وهي مشكلة تحديد الظاهرة التي يود دراستها في الواقع الاجتماعي، فكيف يجمع الباحث في علم الاجتماع بيانات عن بعض المفاهيم: مثل الطبقة الاجتماعية، السلوك العدواني، انحراف الأحداث... فليس هناك حدود واضحة في الواقع الاجتماعي تميز الطبقة العليا أو الدنيا مثلا، ولهذا فلابد أن يتخذ الباحث بعض القرارات لتحديد معالم الظواهر الاجتماعية قبل أن يدرسها فيجب على الباحث عندئذ أن يضع معيارا يحدد في ضوءه ما يجب أن يدخل في نطاق الطبقة وما لا يدخل، ويطلق على هذه العملية من الناحية العملية عملية التعريف الإجرائي للمفاهيم، وهو ما يعني تحويل الأفكار إلى أشياء يمكن قياسها والتعبير عنها بشكل علمي في الواقع الاجتماعي، ومثال ذلك ما يلي: إذا أراد الباحث أن يعرف مفهوم الحدث المنحرف تعريفا إجرائيا فعليه أن يوضح ما هو المقصود لكلمة المنحرف، وما هي الفئات العمرية التي يتحدث عنها؟ وما هو يعني ما هو السن الذي يعتبر عنده الطفل حدثا؟ هل السن من 16-18؟ أم من السن 18-20؟ وهنا يجب على الباحث أن يعين الحدود التي يقبلها، وأن يفسر الأسباب التي جعلته يقبل هذه الحدود بالذات في ضوء أهداف دراسته، والمشكلة التي تظهر بعد ذلك، ما هو السلوك الذي سوف يعتبره سلوكا منحرفا؟ هل يعتبر السلوك المنحرف الذي يعقب عليه القانون؟ مثل القتل السرقة... أو هل يجب القبض على الطفل من طرف الشرطة لكي يصبح يعتبر حدثا منحرفا؟ أم هل يجب أن يرسل إلى محاكم الأحداث؟ وكم عدد الجرائم التي يرتكبها لكي يعتبر مجرما؟

والباحث عندما يحدد إجابات لهذه الأسئلة، فإنه يكون قد حول مفهوم الحدث المنحرف من مفهوم نظري إلى مفهوم إجرائي، يمكن قياس أبعاده في

الواقع، ومن ثم يبدأ الباحث في النزول إلى الميدان ليجمع البيانات التي قرر أن يجمعها بناء على ذلك التعريف.

ومما قيل آنفا يمكن أن نستشف بأن المفهوم له شقين اثنين شق نظري والذي نشير به إلى التعريف النظري الذي تناولته الكتب والمراجع عموما حسب مختلف المفكرين والباحثين.

أما الشق الثاني فإنه يشير إلى التعريف الإجرائي والذي يقصد به محاولة دفع درجة التجريد على المفهوم لكي يصبح يعبر ويشير إلى الواقع الفعلي لهذا البحث، وهو التعريف الذي يضعه الباحث وبذلك فإنه يمثل الرؤية الخاصة عن دائرة العلم أو المنطق.

**3) المفهوم : الأبعاد والمؤشرات:**

انطلاقا من أن المفهوم هو تصور تجريدي فإن الشروع في تجسيده يتطلب تفكيكه إلى أبعاده المختلفة، وعليه يتعلق الأمر هنا بفحص معانيه العميقة وتقبل فكرة أنه يشير إلى جوانب من الواقع يمكن أن تكون متنوعة إلى أقصى حد، إن هذه الأوجه المختلفة من الواقع هي التي تشكل الأبعاد أو ما يسمى بمكونات المفهوم.

إن كل ما هو غير ملاحظ، ولا يقبل القياس مباشرة سيبقى من صنف الأبعاد التي تمثل مستوى وسطي بين التصور التجريدي والعام من جهته أي المفهوم والواقع الملاحظ من جهة أخرى، يمكن استثنائيا تجزئة هذا المستوى إلى أبعاد فرعية تقربنا من الواقع الذي نريد ملاحظته، لأنها تقلص أكثر مجال هذا الواقع الذي يشير إليه البعد.

إن مفهوم التبادلات مثلا في دراسة حول علاقة الجوار يمكن تفكيكه إلى أبعاد حسب نوع التبادلات سواء تمت في شكل منافع أو خدمات أو معلومات يمكن لهذا البعد الأخير أبعادا فرعية إذا ما انصب اهتمامنا على طبيعة المعلومات المتبادلة: اقتصادية منزلية أو اجتماعية.

إننا لو قمنا بالرجوع إلى مسار التحليل المفهومي الذي تم إلى حد الآن لوجدنا أننا استخلصنا من الفرضية حدود أو مفاهيم رئيسية ثم قمنا بإبراز بعد ذلك جوانب كل

**تأشيرات الهيئات العلمية**